جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

المقياس: منهجية العلوم القانونية "مناهج البحث العلمي"

الفئة المستهدفة: سنة أولى ليسانس (السداسي الثاني)

الرتبة: أستاذ محاضر –أ–

المنهج المقـــارن

مقدمة:

يعد المنهج المقارن أداة فعالة لرفع مستوى المعرفة القانونية والإدارية، بحيث يساهم في تحسين التشريعات والنظم القانونية عبر الاستفادة من التجارب الدولية المتنوعة، فهو أسلوب بحثي يستخدم لمقارنة الأنظمة القانونية أو الاجتماعية أو السياسية بين دول أو فترات زمنية مختلفة وذلك من خلال فهم التشابهات والاختلافات بين هذه الأنظمة.

ويُعتبر المنهج المقارن أداة أساسية في العلوم الاجتماعية، بما في ذلك العلوم القانونية والإدارية، حيث يوفر وسيلة لفحص كيف يمكن للدول المختلفة أن تتعامل مع قضايا مشتركة وتقديم أفضل الحلول بناءً على تجارب متنوعة.

فمن خلال هذا المنهج فإنه يعتمد على دراسة القوانين أو السياسات أو الممارسات في سياقات متعددة بغية استخراج الأنماط العامة أو تقديم حلول لمشاكل معينة في النظام المدروس، ويتميز بقدرته على توسيع آفاق الفهم، إذ يساعد في تحديد الأنظمة الأكثر فعالية في معالجة القضايا المختلفة مثل: حقوق الإنسان، الفساد، العدالة الجنائية، والسياسات الاقتصادية. كما أنه يساهم في تقديم حلول عملية يمكن تطبيقها في سياقات مختلفة، بما يعزز من فعالية الأنظمة القانونية والإدارية على مستوى الدول.

بحيث تتجلى تطبيقات المنهج المقارن في التشريع الجزائري، من خلال المساهمة في تحديث وتحسين القوانين الجزائرية، والاستفادة من الخبرات القانونية الدولية، حتى يتسنى للمشرع تطوير نظام قانوني يتماشى مع المعايير الدولية، ويعزز من حقوق الإنسان، ويحسن الأداء القضائي والإداري في الدولة.

أولا: مفهوم المنهج المقارن:

سنتطرق إلى تعريف المنهج المقارن ثم نشير إلى أهم مميزاته وأخيرا فوائده في الدراسات القانونية.

1- تعريف المنهج المقــارن: يجمع تعريف المنهج المقارن ما بين مصطلحين هما:

أ- **المنهج:** هو الطريق السليم للوصول إلى المعلومة.

جاء في معجم الوسيط أن المقارنة هي: " الجمع بين الشيء والشيء والموازنة بينهما فهو مقارن يقال الأدب المقارن أو التشريع المقارن"[1].

أو هو: "فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون جاهلين بها، وإما من أجل البرهنة عليها حين نكون عارفين بها"[2].

ب- أما المقارنة: ويقصد بها العملية التي يتم من خلالها تحديد أوجه التشابه والاختلاف ما بين شيئين متماثلين أو أكثر، وهذا يعني استحالة عقد مقارنة بين شيئين متناقضين تماماً، لأننا حينها نكون أمام ما يسمى بالمقابلة وليس المقارنة[3].

أما اصطلاحا فالمنهج المقارن يعرف على أنه: " **المنهج الذي يعتمده الباحث للمقارنة ما بين نظامين قانونيين أو عدة قوانين، كالشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، أو قانون وطني وقانون أجنبي، وذلك لبيان أوجه التشابه والاختلاف أو الاتفاق بينهما، بهدف الوصول إلى حل أفضل للمسألة محل الدراسة** "[4].

1 – فريد الأنصاري، أبجديات البحث في العلوم الشرعية، دار السلام، الطبعة السادسة، القاهرة، مصر، 2018، ص 143.

2 – المرجع نفسه، ص 145.

3 – السيد تمام، مناهج البحث وقواعد الاستدلال القانوني، دار النهضة العربية، مصر، 2016، ص86. السيد تمام، مناهج البحث وقواعد الاستدلال القانوني، دار النهضة العربية، مصر، 2016، ص60.

4 – المرجع نفسه، ص 81.

ثانيا: مميزات المنهج المقارن

1. من بين السمات الأساسية للمنهج المقارن في الدراسات القانونية أنه يساعدنا على معرفة أوجه الشبه والاختلاف بين النماذج الاجتماعية والنظم القانونية، ويسمح بتحديد مستوى الاحتكاك والانتفاع الحضاري[1].
2. يسمح المنهج المقارن بمعرفة السلبيات والإيجابيات في الظواهر والنماذج المدروسة وهو ما يفسح المجال في فتح البرامج العلمية لسد الثغرات وإثراء الجوانب الإيجابية.
3. معرفة أسباب التطور من خلال الاطلاع على قواعد تطور المجتمعات، وتتبع المراحل الزمنية في تطورها[2].
4. الوصول إلى الحلول المثلى من خلال استخراج النقائص واستبدالها بما هو أنسب للتطبيق.

ثالثا: أهمية تطبيق المنهج المقارن في الدراسات القانونية

1. **تحسين التشريعات:** يساعد في تحسين فعالية التشريعات الجزائرية من خلال التعرف على التجارب الدولية.
2. التقريب بين الشعوب وإزالة الجهل واللبس من خلال التعرف على قوانين الدول الأخرى.
3. **تطوير النظام القانوني:** يعزز تطوير النظام القانوني بما يتماشى مع تطورات العصر.
4. معرفة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والدينية والتاريخية التي أفرزت قانونا أو تنظيما معينا.
5. **التكيف مع المعايير الدولية:** يساهم في جعل التشريعات الجزائرية أكثر توافقًا مع المعايير والاتفاقيات الدولية.
6. الاطلاع على القوانين الأجنبية الذي من شأنه تزويد القارئ بمعلومات قانونية متنوعة مما يمكّن من تقييم القانون الوطني والوقوف على ما يتضمنه من عيوب ومزايا[3].
7. **تحقيق العدالة:** يساهم المنهج المقارن في تعزيز العدالة الاجتماعية عبر تقليص الفجوات القانونية في النظام الجزائري ومقارنته مع الأنظمة القانونية الأخرى.

---

[1] – دراجي بلخير، المرجع السابق، ص 96.

2 – أحمد خروع، المناهج العلمية وفلسفلة القانون، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 36.

3 – السيد تمام، المرجع السابق، ص86.

رابعا: شروط اعتماد المنهج المقارن في ميدان العلوم القانونية والادارية

يعتمد الباحث في منهج المقارنة إما على **المقارنة الأفقية** التي من خلالها يقوم الباحث بدراسة كل قانون لوحده، بحيث لا يتطرق لأي قانون آخر حتى يتمم القانون الأول، فمثلا: عندما يتناول الباحث موضوعا حول النظام القانوني لمجلس المنافسة كدراسة مقارنة بين التشريع الجزائري والتشريع الفرنسي، فإن الباحث عندما يتطرق مثلا إلى تشكيلة مجلس المنافسة فإنه يتطرق إليها وفق التشريع الجزائري في مبحث أو فصل مستقل، ثم يشير إلى تشكيلة مجلس المنافسة في التشريع الفرنسي في مبحث ثان أو فصل ثان مستقل.

وإما أن يعتمد الباحث على منهج **المقارنة الرأسية** (العمودية)، التي يتناول بموجبها كل جزئية من جزئيات البحث في كل القوانين التي يقارن بينها في آن واحد، مثلا عندما يتطرق في المطلب الأول إلى صلاحيات مجلس المنافسة، فهنا يتعين على الباحث أن يتطرق إلى هذه الصلاحيات وفق المقارنة الرأسية أن يشير إلى الصلاحيات التي يختص بها مجلس الدولة في كلا التشريعين معا.

وحسب وجهة نظرنا المتواضعة نرى أن منهج المقارنة الرأسي هو الأنسب من منهج المقارنة الأفقي على اعتبار أنه يجنب الباحث أو الطالب التكرار، بالإضافة إلى أنه يساعد الباحث في إبراز أوجه الاختلاف أو الاتفاق بين القوانين التي تتم المقارنة بينها.

ويشترط في الباحث أن يكون على اطلاع بالقانون الأجنبي الذي يريد إجراء المقارنة معه، كما يجب أن يكون محيطا بكل الجزئيات التي يخضعها للمقارنة لاحقا.

رابعا: تطبيقات المنهج المقارن في ميدان العلوم القانونية والإدارية

يحتل المنهج المقارن أهمية خاصة في مجال الدراسات القانونية، حيث أنه يمَكن الباحث من الاطلاع على تجارب النظم القانونية الأخرى، ومقارنتها بالنظم الوطنية، مما يمكنه من الكشف عن أوجه الاتفاق أو الاختلاف أو القصور بين هذه النظم، ومن ثم يستطيع الباحث أن يقدم أفضل الحلول للمشرع التي يمكن أن يعتمد عليها إذا أراد أن يعدل القوانين القائمة أو يضع قوانين جديدة.

وبالنسبة لتطبيقات هذا المنهج في الدراسات القانونية فإنه يعتمد بشكل كبير على مقارنة الأنظمة القانونية المحلية مع الأنظمة القانونية في دول أخرى، سواء كانت دولًا ذات أنظمة قانونية

مشابهة أو مختلفة، فالمنهج المقارن يُستخدم لتحليل التشريعات الجزائرية من خلال مقارنة تطورها وتأثيراتها على مجالات مختلفة مثل حقوق الإنسان، القضاء، والنظام الإداري. ويساعد هذا المنهج في تحسين التشريعات الوطنية وتطويرها بناءً على التجارب الدولية.

فمن أبرز تطبيقات المنهج المقارن في التشريع الجزائري:

1. **مقارنة التشريعات المدنية:**

- ❖ من أبرز التطبيقات في التشريع الجزائري هو مقارنة **قانون الأسرة** الجزائري مع التشريعات الأسرية في دول أخرى، مثل فرنسا أو دول الشرق الأوسط التي قد تتبنى قوانين مختلفة فيما يخص الطلاق، الميراث، والزواج.
- ❖ يمكن للباحثين والمشرعين دراسة التجارب القانونية في تلك الدول وتقديم حلول من خلال دمج أفضل الممارسات القانونية مع الحفاظ على خصوصية الثقافة الجزائرية.

2. **تطوير القوانين الجنائية:**

- ❖ في مجال القانون الجنائي، يستخدم المنهج المقارن لدراسة التشريعات الجزائية في دول أخرى مثل مصر أو فرنسا، بحيث يمكن تحليل كيف تعامل هذه الدول مع جرائم معينة مثل الفساد، الإرهاب، والجرائم الإلكترونية، وكيفية تأثير ذلك في تعديل القوانين الجزائرية.
- ❖ بالمقارنة مع الأنظمة القانونية الغربية، مثل النظام الأنجلوساكسوني، قد يتعلم المشرع الجزائري طرقًا مختلفة لتطوير آليات التحقيق والملاحقة القضائية.

3. **إصلاح القضاء الجزائري:**

- ❖ يمكن أن يساعد المنهج المقارن في تحسين النظام القضائي الجزائري عن طريق دراسة الأنظمة القضائية في دول مثل المملكة المتحدة وألمانيا، وذلك في مجالات مثل: استقلال القضاء، آليات الرقابة على القضاة، وتنظيم محاكم الاستئناف.
- ❖ يساعد في تحسين فعالية القضاء في الجزائر ويعزز من الثقة العامة في النظام القضائي.

4. **التشريع في مجال حقوق الإنسان:**

- ❖ تُستخدم المقارنة بين التشريعات الجزائرية والمواثيق الدولية أو التشريعات في دول أخرى لتطوير القوانين التي تحمي حقوق الإنسان.

- ❖ قد تعتمد الجزائر على التجارب الدولية في مجال حقوق المرأة، حقوق الطفل، والحقوق السياسية، وذلك لضمان توافق التشريعات مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

5. **التشريعات الاقتصادية والتجارية:**

- ❖ يستخدم المنهج المقارن لتحليل التشريعات الاقتصادية في الجزائر، ومقارنتها بالتشريعات الاقتصادية في دول مثل: دول الاتحاد الأوروبي أو دول الخليج العربي.
- ❖ يتم ذلك بهدف تحسين قوانين الاستثمار، الشركات، التجارة الدولية، والحماية القانونية للمستثمرين، كما يساعد في جعل التشريع الجزائري أكثر توافقًا مع الأنظمة الاقتصادية العالمية.

6. **النظام الإداري:**

- ❖ المنهج المقارن يُستخدم لتحليل الأنظمة الإدارية في الجزائر مقارنة مع الدول التي تتمتع بأنظمة إدارية أكثر تطورًا، مثل: فرنسا أو كندا.
- ❖ يمكن أن يساعد ذلك في تحسين الأداء الإداري للدولة، وتطوير آليات إدارة الموارد البشرية، وتبسيط الإجراءات الإدارية.

7. **الأنظمة القانونية البيئية:**

- ❖ يعتبر التشريع البيئي في الجزائر موضوعاً مهماً، بحيث يتم تطبيق المنهج المقارن فيه، وذلك عبر دراسة الأنظمة البيئية في دول أخرى، مثل: الدول الأوروبية أو الولايات المتحدة.
- ❖ يُستخدم المنهج المقارن لدراسة قوانين حماية البيئة، وتقييم مدى فاعلية الإجراءات القانونية في الحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من التلوث.